الإسنادُ في الجملة الاسمية عند سيبويه

Attribution in the nominal sentence at Sibweh

الدكتور محمود راشد أنيس
أستاذ النحو والصرف المساعد
في كلية الآداب-جامعة حلب

Dr. Mahmoud Rashed Anis.
Professor of Grammar and linguistic.
Faculty of Arts - University of Aleppo.

كلمات مفتاحية : سيبويهِ / الجملة الاسمية / الإسناد/ المبتدأ والخبر

ملخص البحث

تحدّثَ سيبويه في كتابه عن الإسناد في الجملة الاسمية, وحدّد ركنيه, فذكر أن المسند إليه هو المبتدأ, وأن المسند هو الخبر في موضع, وذكر عكس ذلك في موضع آخر. فكان أن انقسم النحاة والباحثون الذين جاؤوا بعده قسمين, فمنهم من تبنّى ما ذكره سيبويه في الموضع الأول, ومنهم من تمسّك بما ذكره في الموضع الثاني, فاتّهم سيبويه بعدم التمييز بين المسند والمسند إليه. وقد امتدّ هذا الخلاف إلى يومنا هذا, فجاء هذا البحث لإزالة اللبس, فعرض مفهوم الإسناد عند سيبويه بإيجاز, ثم انتقل إلى عرضه عند قدماء النحاة, ثم توقّف عند آراء المحدثين في الإسناد عامة, وفي ركني الإسناد في الجملة الاسمية خاصّة, سواء أكانوا موافقين لسيبويه أم كانوا مخالفين له, لينتقل بعد ذلك إلى عرض رأي سيبويه مفصّلا في المسألة المختلف فيها, مشفوعا بالردّ على أصحاب الرأي المخالف لما ذهب إليه.

Abstract

In his book Sibuya spoke about the attribution in the nominal sentence, and identified the two corners, he mentioned that the assignee is the beginner, and that the predicate is in its position, and stated the opposite in another place. It was divided between the scholars and scholars who came after him two parts, some of whom adopted what Seboyeh said in the first place, and some of them stuck to what he said in the second place, so Sibweh was accused to not recognize between attributions. The dispute has reached to this day. This research came to remove ambiguity. It presented the concept of attribution in Sebwayh in a nutshell. Then it moved on to his view in the ancient linguistics. Then he stopped at the opinions of the modernists in the attribution in general, and in the two corners of the reference in the nominal sentence, if they were agreed with him or not to. Then move to a detailed view of Sibweh in the different issue, accompanied by a response to the opinion of the contrary to what he went to..

المقدمة

يمثّلُ الإسناد ركيزة هامة من ركائز النحو العربي, فهو عماد البناء الذي تقوم عليه الجملة العربية, وهو مفهوم معنوي, يتبدّى في لفظين, هما المسند والمسند إليه. وكان سيبويه أول من أرسى ذلك المفهوم, وأبرز المكانة المتميزة التي يحتلّها, والتي جعلته مشغلة من جاء بعده من النحاة قدماء ومحدثين. لكن اللافت أن بعضا من المسائل المتصلة به لا يزال مثار خلاف بين المحدثين منهم, ولاسيما مسألة تحديد ركنيه الأساسيين: المسند والمسند إليه في الجملة الاسمية. لذلك أخذ البحث على عاتقه توضيح مفهوم الإسناد في التراث النحوي قديمه وحديثه, ثم الانتقال إلى تسليط الضوء على ما اختُلف فيه, لتوضيحه, ومحاولة تبيين وجه الصواب فيه.

وقد بدئ البحث بتمهيد تضمّن شرحا لمعنى الإسناد في اللغة والاصطلاح, وعرضا موجزا لمفهوم الإسناد عند سيبويه. ثم انتقل إلى صلب البحث, الذي انقسم إلى ثلاثة مباحث. الأول: عُرض فيه مفهوم الإسناد عند قدماء النحاة, فقد عُرضت فيه آراء النحاة الذين عاصروا سيبويه أو جاؤوا بعده. والثاني: كان ميدانا لعرض آراء المحدثين في الإسناد عامة, وفي ركني الإسناد في الجملة الاسمية خاصّة, سواء أكانوا موافقين لسيبويه أم كانوا مخالفين له. وقد اقتضت طبيعة عرض الآراء في هذا المبحث ومناقشتها أن يتفرّع الكلام إلى ثلاثة أقسام, خصّص الأول لعرض آراء الذين يعدّون امتدادا للنحاة القدماء. وخصص الثاني لعرض آراء أصحاب الاتجاه الجديد. أمّا الثالث فقد عُرض فيه رأي سيبويه مفصّلا في هذه المسألة مشفوعا بالرد على أصحاب الرأي المخالف لما ذهب إليه. وانتهى البحث بخاتمة أوجزتْ ما توصّل إليه البحث من نتائج.

تمهيد:

الإسناد: لغة هو الاعتماد. وسند إليه سنودا: ركن إليه واعتمد عليه, وسند الشيء سندا: جعل له سنادا أو عمادا يستند إليه. وكلُّ شيءٍ أَسندتَ إِليه شَيْئًا، فَهُوَ مُسْنَد. وَقَدْ سنَدَ إِلى الشيءِ يَسْنُدُ سُنوداً واستَنَدَ وتسانَد وأَسنَدَ غيرَه, ومتساندين أي متعاونين[١]. وذكر ابن فارس أن السين والنون والدال أصل واحد يدلّ على انضمام الشيء إلى الشيء،... والمسند هو الدهر لأنه متضام[٢].

والإسناد اصطلاحاً، أو في عرف النحاة، كما جاء في «التعريفات»: عبارة عن ضمّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة، أي على وجهٍ يحسن السكوت عليه. والإسناد الخبري: ضمّ كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى، بحيث يفيد أن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى، أو منفيٌّ عنه[٣] ويؤكد الكفوي(ت١٠٩٤هـ) ما ذهب إليه الجرجاني من احتواء الإسناد على معنى الضم لإفادة السَّامع فَائِدَة تَامَّة، ثم ينتقل إلى بيان الفرق بين الإسناد والإخبار، مبيّناً أن الإسناد يقع على الِاسْتِفْهَام وَالْأَمر وَغَيرهمَا، وَأَنّ الْإِخْبَار لَيْسَ كَذَلِك، بل هُوَ مَخْصُوص بِمَا صَحَّ أَن يُقَابل التَّصْدِيق والتكذيب، فَكل إِخْبَار إِسْنَاد، وَلَا عكس، وَإِن كَانَ مرجع الْجَمِيع إِلَى الْخَبَر من جِهَة الْمَعْنى، أَلا ترى أَن معنى (قُم): أطلب قيامك، وَكَذَلِكَ الِاسْتِفْهَام وَالنَّهْي[٤].

وجاء في اللسان شرح قَوْلِ سِيبَوَيْهِ هَذَا بَابُ الْمُسْنَد والْمُسْنَد إِليه: الْمُسْنَدُ هُوَ الْجُزْءُ الأَول مِنَ الْجُمْلَةِ، وَالْمُسْنَدُ إِليه الْجُزْءُ الثَّانِي مِنْهَا، وَالْهَاءُ مِنْ إِليه تَعُودَ عَلَى اللَّامِ فِي الْمُسْنَدِ الأَول، وَاللَّامُ فِي قَوْلِهِ والمسند إِليه وَهُوَ الجزءُ الثَّانِي يَعُودُ عَلَيْهَا ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ فِي نَفْسِ الْمُسْنَدِ، لأَنه أُقيم مُقام الْفَاعِلِ، فإِن أَكدت ذَلِكَ الضَّمِيرَ قُلْتَ: هَذَا بَابُ الْمُسْنَدِ والْمُسْنَدِ هُو إِليه[٥] . وهذا الشرح ينطبق على الجملة الفعلية التي جزؤها الأول هو الفعل، أي المسند، وجزؤها الثاني هو الفاعل، أي:المسند إليه، ولا ينطبق على الجملة الاسمية. فإن قلت: نجح زيد, فالذي أسند إلى زيد النجاح, فالنجاح مسند, والذي أسند إليه النجاح زيد, فهو مسند إليه.

ويُعدّ سيبويه أول نحوي يشير إلى مفهوم الإسناد، ويعدّ كتابه «الكتاب» أول مصنّف نحوي يرد فيه مصطلحا المسند والمسند إليه، فقد تحدّث مؤلفه عنهما في عدد من المواضع، سيرد الكلام عليها بالتفصيل في القسم الثالث من البحث. وقد أفرد سيبويه للكلام على الإسناد بابا مستقلا, جاء تحت عنوان :هذا باب المسند والمسند إليه. واستهله بالحديث عن ذينك الركنين, قائلا: وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بداً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه. وهو قولك عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّلِ بدٌ من الآخرِ في الابتداء. وممّا يكون بمنزلة الابتداء قولك: كانَ عبدُ الله منطلقا، ولَيْتَ زيدا منطلقٌ؛ لأن هذا يَحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده[٦] .

واللافت للنظر في كلام سيبويه أمران: الأول أنه جعله في طليعة المواضيع النحوية التي تناولها في كتابه, إذ تحدّث عنه بعد أن عرّف الكلام, وبيّن مجاري أواخره مباشرة, فجعله يحتلّ مكان الصدارة في الدراسة النحوية. والثاني: أنه لم ينصّ على مصطلح الإسناد, بله أن يشرحه, ولعل هذا يعود إلى أنه مفهوم معنوي, ليس له مرجعية في اللفظ من جهة, وأن المراد منه كان معروفا لدى من سبقه أو عاصره من النحاة من جهة أخرى, ولذلك اكتفى بالكلام على الركنين اللذين يتألف منهما, دون أن يحدّد أيهما هو المسند؟ وأيهما هو المسند إليه؟ لكنه جعلهما متلازمين, إذ لا يمكن للمتكلم الاستغناء عن أحدهما إذا أراد أن يكون قوله كلاما ذا معنى. ثم أكد ذلك حين قسّم الكلام إلى قسمين, الأول يتألف من المبتدأ والخبر, والثاني يتألف من الفعل والفاعل, فأوضح أنه لا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّلِ بدٌ من الآخرِ في الابتداء.

ويكون بذلك قد وضع الأساس الذي يُبنى عليه الكلام, فبيّن شرطه, وعرض الأقسام التي يتألف منها، وذلك من خلال الأمثلة لا المصطلحات, فقد شملت أمثلته كلا من الجملتين الاسمية والفعلية, وما تفرع عنهما, والمقصود بذلك الفعل الناقص واسمه وخبره. والحرف المشّبه بالفعل واسمه وخبره, يضاف إلى ذلك أن الأمثلة التي ساقها تشي أنه وضع للجملة شرطين, هما الإفادة والإسناد, فهي عنده بنية دلالية

لا شكلية. كما أنه ينطبق على كل من تلك الامثلة تعريف الكلام أيضا, وإن لم يكن في كلامه ما يوجب أن يكونا مترادفين على الدوام.

وثمة أمر آخر على درجة كبيرة من الأهمية, نص عليه سيبويه في هذا الباب, وذلك قوله: « واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء, وإنّما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ, ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ, ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك, إلا أن تدعه, وذلك أنك إذا قلت: عبد الله منطلق, إن شئت أدخلت «رأيت» عليه, فقلت: رأيت عبد الله منطلقا, أو قلت: كان عبد الله منطلقا, أو مررت بعبد الله منطلقا, فالمبتدأ أول جزء, كما كان الواحد أول العدد, والنكرة قبل المعرفة»[٧]. فهو يرى أن الأصل في الاسم أن يكون مبتدأ, ولا ينتقل عن هذه المنزلة إلاّ إذا صار معمولا لعامل ينصبه أو يرفعه أو يجره, شريطة ألاّ يكون الرافع هو الابتداء. وهذا يعني أن الفاعل هو في الأصل مبتدأ, دخل عليه الرافع «الفعل», فحوّله من الابتداء إلى الفاعلية, فهو فرع عنه, وينبني على ذلك أن الجملة الاسمية أصل, وأن الفعلية فرع عنها.

يضاف إلى ذلك أنّ سيبويه يرى أنّ الابتداء هو تجرّد المبتدأ من دخول العوامل عليه, وهو الرافع للمبتدأ, وهو الوحيد الذي يبقيه على منزلته. وقد تبعه الفارسي في ذلك حين عرّف الابتداء, حيث ذكر أنه وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به, وصفه المبتدأ أن يكون معرّى من العوامل الظاهرة, ومسندا إليه شيء. وقد أوضح الجرجاني كلامه, فقال: وإنما ضمَّ إسناد الخبر إلى التعري لأن التعري من العوامل لا يكون إلاّ بعد أن يسند إليه الخبر, إذ الاسم لا يَعرى من العوامل اللفظية إلاّ لأن يخبر عنه, فإنَّ لفظ «زيد» من غير خبر مظهر أو مضمر لم يكن مبتدأ, بل كان بمنزلة أن تصوّت صوتا, وذلك لا يكون له إعراب[٨].

وعلل ذلك ابن عصفور حين كان يتحدّث عن رافع المبتدأ, فقد ذكر أن من النحاة من ذهب إلى أن الرافع له شبهه بالفاعل, في أنه مخبر عنه كالفاعل, ولا يستغني عن الخبر, كما لا يستغني الفاعل عن خبره, وهو الفعل, وبيّن أن ذلك باطل, لأن الشبه معنى, والمعاني لم يثبت لها عمل, ولأنّ المبتدأ والخبر أصل والفعل والفاعل فرع, وذلك لأن اللفظ وافق المعنى في المبتدأ والخبر, لأن المبتدأ قبل الخبر, وكذلك هو المعنى, ألا ترى أن المخبر عنه قبل الخبر, وليس كذلك الفعل والفاعل, لأنّ الفعل الذي هو الخبر مقدّم على المخبر عنه, وهو الفاعل, فاللفظ ليس يوافق المعنى, فإذا جعلنا المبتدأ مرفوعا لشبهه بالفاعل كان فيه حمل الأصل على الفرع, وذلك قليل جدا[٩]. وعلله الرضي حين كان يتحدّث عن تقديم المبتدأ وتأخير الفاعل, فقال: إنما كان أصل المبتدأ التقديم لأنه محكوم عليه, ولا بد من وجوده قبل الحكم, فقصد في اللفظ أيضا أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه, وأمّا تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملا في المحكوم عليه, ومرتبة العامل قبل المعمول[١٠] .

المبحث الأول: مفهوم الإسناد عند قدماء النحاة

تحدّث النحاة الذين عاصروا سيبويه أو جاؤوا بعده عن مفهوم الإسناد، مبيّنين أنه العمدة في بناء الجملة العربية، وأنه يقوم على ركنين لا يمكن لأحدهما أن يستغني عن الآخر، وهما المسند والمسند إليه، واستقرّ العرف عندهم أن المسند إليه هو المبتدأ في الجملة الاسمية، والفاعل في الجملة الفعلية، وأن المسند هو الخبر في الأولى والفعل في الثانية، يستوي في ذلك من نص على نسبة ذلك إلى سيبويه، ومن أورده غفلاً من النسبة.

فقد ذكر الفراء (ت٢٠٧هـ) مصطلح المسند والمسند إليه، في أثناء تعليقه على قولك: ضقت به ذرعاً، قائلاً:» لأنك تقول: ضاق ذرعي به، فلما جعلت الضيق مسنداً إليك، فقلت: «ضقت»، جاء الذرع مفسّراً، لأن الضيق فيه[١١]. وجاء في تعريف ابن جني(ت٣٩٣هـ) للمبتدأ أنه كل اسم ... جعلته أولاً لثان، يكون خبراً عن الأول ومسنداً إليه. أمّا الخبر فهو كل ما أسندته إلى المبتدأ وحدّثت به عنه[١٢]. وأنهى الجرجاني(ت٤٧١هـ) حديثه عن أقسام الكلام بالقول: «ومختصر كل الأمر أنه لا يكون كلاما من جزء واحد، وأنه لا بد من مسند ومسند إليه»[١٣] . وتوقف في شرح الإيضاح عند قولك: أقائم الزيدان؟ فبين أن قائم اسم فاعل يعمل عمل الفعل إذا اعتمد على شيء, كما يعمل «يقوم» إذا قلت: أيقوم الزيدان, مبينا أنّ هذا تفسير للمعنى, وأمّا رفع «قائم» فبالابتداء, لأنه , وإن تنزل منزلة الفعل فلا يمكن تعريته من الإعراب الذي يكون للأسماء, فكما أن «زيدا» مرفوع بالابتداء في قولك: «أزيد قائم؟» لتعريته من العوامل اللفظية كذلك قائم في قولك: أقائم أخواك؟ فإن قلت: إن «زيد» له خبر, وليس لـ»قائم» خبر, فحقيقة ذلك أن «قائما» في قولك: «أقائم الزيدان؟» لما كان بمنزلة الفعل, لم يمكن أن يخبر عنه بشيء, إذ الخبر لا يكون مخبرا عنه, كما أنك إذا قلت: أيقوم الزيدان, لم يكن لـ «يقوم» خبر لاستحالة ذلك, كذلك لا يكون لـ «قائم» الكائن بمعناه خبر, إلاّ أنه لما رُفع لكونه اسما في اللفظ صار الفاعل كأنه خبر من جهة الظاهر لا المعنى[١٤] .

وورد في تعريف الزمخشري (ت٥٣٨هـ) للكلام قوله: والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى[١٥]. وأضاف في تعريفه للمبتدأ والخبر أنهما الاسمان المجرّدان للإسناد، نحو قولك: زيد منطلق،...، وإنما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الإسناد لأنهما لو جُرِّدا لغير الإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقّها أن يُنعق بها، مبيّناً أن الإسناد لا يتأتّى بدون طرفين، مسند ومسند إليه[١٦] . وأشار العكبري (ت٦١٦هـ) إلى أن المبتدأ هو الاسم المجرّد من العوامل اللفظية لفظاً أو تقديراً، والمسند إليه خبر أو ما يسدّ مسدّه[١٧]. وبيّن ابن يعيش(ت ٦٤٣هـ) أن تركيب الإسناد هو أن تركّب كلمة مع كلمة، تُنسب إحداهما إلى الأخرى إذا كان لإحداهما تعلّق بالأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة.[١٨] وأضاف أن الإسناد وصف دالّ على أن المسند إليه اسم، إذ كان ذلك مختصّاً به، لأن الفعل والحرف لا يكون منهما إسناد، وذلك

لأن الفعل خبر، وإذا أسندت الخبر إلى مثله لم تفد المخاطب شيئاً، إذ الفائدة إنما تحصل بإسناد الخبر إلى مخبر عنه معروف، ولا يصح أن يسند إلى الحرف أيضاً شيء، لأن الحرف لا معنى له في نفسه، فلم يفد الإسناد إليه، ولا إسناده إلى غيره[١٩] .

وأشار ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) إلى أن الكلام ما تضمّن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتى ذلك إلاّ في اسمين، أو في فعل واسم[٢٠]. وأضاف في تعريف المبتدأ والخبر، أن المبتدأ هو المسند إليه، وأن الخبر هو المسند[٢١] ( ). وذكر ابن مالك (ت٦٧٢هـ) في شرح التسهيل أن الإسناد عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب منه، فإن كان باعتبار المعنى اختص بالأسماء، وإن كان باعتبار مجرد اللفظ صلح لاسم ولفعل ولحرف ولجملة[٢٢]. وأضاف في حديثه عن المبتدأ أن الابتداء هو تقدم الشيء في اللفظ والنيّة مجرّداً مسنداً إليه خبر، ومسنداً هو إلى ما يسدّ مسدّ الخبر[٢٣] . وأشار في شرح الكافية الشافية إلى أن تركيب الكلام يكون إمّا من اسمين، أسند أحدهما إلى الآخر، كإسناد «ذاهب» إلى «زيد»، في قولنا: زيد ذاهب، وإمّا من اسم وفعل مسند هو إلى الاسم، كإسناد «فاز» إلى «التائب»، في قولنا: فاز التائب[٢٤] .

وكان الرضي(ت٦٨٦هـ) أكثر النحاة تعمّقا في تبيين معنى الإسناد وما يتصل به من أحكام, فقد ذكر أن المراد بالإسناد أن يُخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى، على أن يكون المخبر عنه أهمّ ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر، وأخصّ به، ...، وبيّن أن أحد أجزاء الكلام هو الحكم، أي الإسناد، وهو الرابطة، ولا بدّ له من طرفين، هما المسنَد والمسنَد إليه، والاسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون مسنَداً ومسنَداً إليه، والفعل يصلح لكونه مسنَداً لا مسنَداً إليه. وأضاف في موضع آخر قائلاً: « فالاسمان يكونان كلاماً لكون أحدهما مسنداً والآخر مسنداً إليه، وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسنداً والاسم مسنداً إليه، فالإسناد لا يتيسّر إلاّ في اسمين أو في فعل واسم.

وأوضح أن الإسناد قد يكون أصلياً أو غير أصلي، وذلك حين رأى أنه كان على ابن الحاجب أن يُضيف إلى تعريفه للكلام بأنه ما تضمّن كلمتين بالإسناد «الأصلي المقصود ما تركّب به لذاته»، ليخرج بـ»الأصلي» إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف، فإنها مع ما أُسندت إليه ليست بكلام. وأمّا نحو: أقائم الزيدان؟ فهو إسناد أصلي، لأن اسم الفاعل «قائم» بمنزلة الفعل وبمعناه[٢٥]. والجدير بالذكر أنه أوضح في أثناء كلامه على المبتدأ والخبر أن اسم الفاعل «قائم» الذي ارتفع على الابتداء هو مسند، والفاعل الذي سدّ مسدّ الخبر «الزيدان» هو المسند إليه، إذ قال: « والصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفي،...إن كانت مفردة فالمسند إليه بعدها إما مفرد أو لا،... والمفردة التي ما بعدها ليس بمفرد مبتدأ لا غير، ما بعدها فاعلها. وقد أكد ذلك حين ذكر أن العامل في المبتدأ «قائم» تجريده عن العوامل لإسناده إلى شيء آخر[٢٦] . وهذا يعني أنه مسند وما بعده «الزيدان» مسند إليه. ولم يبين الرضي السبب

الذي جعله يعكس التسمية، لكننا نستطيع القول: إن السبب يكمن في أنّ جملة «أقائم الزيدان؟» ذات خصوصية تنفرد بها عن سواها من الجمل، إذ إنها تجمع بين الاسمية والفعلية، فمبتدؤها اسم، لكنّه يماثل الفعل في قدرته على رفع ما بعده على الفاعلية، والمرفوع بعده فاعل له في المعنى واللفظ, لكنه سدّ مسدّ الخبر الذي تقتضيه الصناعة النحوية، فهي اسمية في الشكل، فعلية في المضمون.

ثم تابع الرضي شرحه للكلام الذي كان على ابن الحاجب إضافته، فبين أن الغاية منها أيضاً أن يخرج بقوله: «المقصود ما تركّب به لذاته» ما كان مقصوداً لغيره، وهو الإسناد الذي في خبر المبتدأ وفي الصفة والحال والمضاف إليه إذا كانت جملاً، والإسناد الذي في جملة الصلة وفي الجملة القسمية والجملة الشرطية. فالأصلي هو ما تركّب ليكون جملة، كالمبتدأ والخبر والفعل والفاعل، وغير الأصلي هو ما تركّب لكنّه لا يشكل جملة، كقولك: زارني الضارب زيداً. وأضاف في مكان آخر أنه قد يجتمع إسنادان، «لأنّ كون الشيء مسنداً إلى شيء، ومسنداً إليه شيء آخر في حالة واحدة لا يضر، كما في قولنا: «أعجبني ضرب زيد عمراً»، فأعجبني مسند إلى «ضرب»، و»ضرب» مسند إلى زيد[٢٧].

وتجدر الإشارة إلى أنّ الدكتور السامرائي تحدّث عن قسمي الإسناد في أثناء حديثه عن الإسناد، فاقتصر حديثه عن الأول على تعريفه، لكنه بعد أن عرّف الثاني ذكر أنه جاء في شرح ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) أنّ « الفعل مع فاعله جملة، واسم الفاعل مع فاعله ليس جملة»، ورأى أن الإسناد غير الأصلي إسناد ناقص، لأن ما عدّوه مسنداً في نحو « رأيت المنطلق غلامه»، -وهو «المنطلق»- ليس بمسند، فهو مفعول به، وحكمه أنه فضلة لا عمدة، لذلك فإن هذا التقسيم لم يلق قبولاً عنده، واقترح أن يقسم الإسناد إلى تام: وهو ما اشتمل على طرفي الإسناد مذكورين أو مقدرين، أو مذكوراً أحدهما والآخر مقدر، وناقص: وهو ما ذكر فيه أحد الطرفين من دون ذكر الطرف الآخر، لا لفظاً ولا تقديراً، وذلك نحو إعمال الوصف الرفع لا لكونه مسنداً، بل لكونه وصفاً، نحو: رأيت المنطلق أخوه»، فأخوه مسند إليه لاسم الفاعل، وليس له مسند، لأن المنطلق فضلة، وهو مفعول به، فهذا إسناد ناقص.

ثم يصل إلى نتيجة مفادها أنه لا يتألف الكلام إلاّ من الإسناد التام، فاسم الفاعل وغيره من الصفات لا تكون جملة مع مرفوعها إلاّ إذا تجرد لأن يكون مسنداً لهذا المرفوع ليس إلاّ، وذلك إذا اكتفى الوصف بمرفوعه، في نحو: أمسافر الرجلان؟ فهنا تجرد الوصف لكونه مسنداً إلى المرفوع بعده، فهذه جملة مؤلفة من مسند ومسند إليه. وبناء على هذه النتيجة يقول: «فما ذكره ابن عقيل وغيره من أن اسم الفاعل مع فاعله لا يكون جملة ليس على إطلاقه، بل قد يكون جملة كما ذكرت».[٢٨]

وإذا ما عقدنا مقارنة بين التقسيمين وجدنا أنّ الهدف الذي سعى الباحث الكريم إلى تحقيقه من وراء التقسيم الذي اقترحه لا يختلف عن هدف النحاة من وراء التقسيم الذي أطلقوه، وهو تمييز الجملة من غير

الجملة، لكننا نلفت نظره إلى أن الإسناد غير الأصلي كان جامعاً مانعاً، يشمل جميع حالات عمل المصدر والمشتقات، أمّا الإسناد الناقص فهو خاص بإعمال الوصف الرفع، لذلك لا ندري تحت أي القسمين سيضع قولك: «أعجبني ضرب زيد عمراً»؟ الذي جاء فيه المصدر «ضرب» مسنداً إلى معموله زيد ومضافاً إليه.

ويبقى لنا أن نشير إلى أنّ الباحث الكريم قد تجنّى على ابن عقيل حين أورد قوله: «الفعل مع فاعله جملة، واسم الفاعل مع فاعله ليس جملة»، في أثناء كلامه على الإسناد غير الأصلي، وردّ عليه في أثناء كلامه على الإسناد الناقص، ليتّهم ابن عقيل بعدم الدقة. ويتبدى ذلك التجني في أنه قد اقتطع هذا القول من سياقه ، فقَوَّلَ قائله ما لم يقله، فابن عقيل لم يقل هذا الكلام ليقرر قاعدة دائمة أو حكما عاماً، وإنما جاء قوله في أثناء كلامه على كيفية تقدير العامل في «الظروف» حين يكون محذوفاً وجوباً، إذ ذكر أن التقدير في غير الصلة «استقر» أو «مستقر»، وفي الصلة استقر، لأنّ الصلة لا تكون إلاّ جملة، والفعل مع فاعله جملة، واسم الفاعل مع فاعله ليس جملة.[٢٩] فابن عقيل جاء بهاتين الجملتين ليعلّل تقدير العامل المحذوف في الظرف الواقع بعد الاسم الموصول، فعلاً «استقر» لا اسم فاعل «مستقر»، لأنّ اسم الفاعل لا يشكّل مع فاعله الضمير المستتر فيه جملة، وصلة الموصول لا تكون إلاّ جملة.

وذكر المرادي(ت٧٤٩هـ) في شرحه لقول ابن مالك في ألفيته :»ومسند للاسم تمييز حصل» أنّ السند من خواص الأسماء، لأنه في الاصطلاح المشهور هو المحكوم به، والمسند إليه هو المحكوم عليه، فكأنه قال: ويتميّز الاسم بمسند أي بمحكوم به، نحو قام زيد، وزيد قائم، فزيد في المثالين له مسند، هو الفعل في المثال الأول، والخبر في المثال الثاني، وذلك من علامات اسميّته[٣٠].

وأشار السيوطي(ت ٩١١هـ) إلى أنّ الأسماء ليست متساوية في الإسناد، موضحاً أنها في الإسناد على أربعة أقسام: قسم يُسند ويُسند إليه، وهو الغالب، وقسم لا يُسند ولا يسند إليه كالظروف والمصادر التي لا تتصرّف، والأسماء الملازمة للنداء، وقسم يُسند ولا يسند إليه كأسماء الأفعال، وقسم يُسند إليه ولا يسند كالتاء من «ضربت»، والياء من «افعلي»، والألف من «اضربا»، والواو من «اضربوا»، والنون من «اضربن»[٣١].

فهؤلاء النحاة يشتركون في أنهم استقوا فهمهم للإسناد وتحديدهم لركنيه مّما جاء به سيبويه, والدليل على ذلك أن أحدا منهم لم يشر إلى أنه قد خالفه في ذلك. ولا يستوقفنا سوى رأي أبي سعيد السيرافي(ت٣٦٨هـ) الذي لم يجزم في أثناء شرحه لباب المسند والمسند إليه الوارد في كتاب سيبويه، بما سبق أن أوردناه، ولم يُسلّم تسليماً مطلقاً بما صار عرفاً عند النحاة، إذ ذهب إلى أن قول سيبويه «المسند والمسند إليه» يحتمل أربعة أوجه، أولها وأجودها وأرضاها أن يكون المسند معناه «الحديث» و»الخبر»، و»المسند إليه» المحدّث عنه، ...، فالمسند هو الفعل، وهو خبر الاسم، والمسند إليه هو الفاعل، وهو الاسم المخبر

عنه. والثاني أن يكون التقدير: هذا باب المسند إلى الشيء، والمسند ذلك الشيء إليه، وحذف من الأول اكتفاء بالثاني... وكل واحد منهما محتاج إلى صاحبه، وكل واحد منهما مسند إلى صاحبه، لاحتياجه إلى صاحبه، إذ لا يتمّ إلاّ به. والثالث: أن يكون المسند هو الثاني في الترتيب على كل حال، والمسند إليه هو الأول، فإذا كانا[٣٢] فعلاً وفاعلاً فالمسند هو الفاعل، والمسند إليه هو الفعل، وإن كانا مبتدأً وخبراً فالمسند هو الخبر، والمسند إليه هو المبتدأ. ...، وإنّما كان الأول هو المسند إليه والمبني عليه من قبل أنّك جئت به، فجعلته أصلاً لما بعده، ولم تبنه على شيء قبله، ثم جئت بما بعده وهو محتاج إلى ما قبله، فصار فرعاً عليه، فلذلك قيل مبني للثاني، إذ كان هو الفرع، وقيل للأوّل مبني عليه، إذ كان هو الأصل. والرابع أن يكون المسند هو الأول على كل حال، والمسند إليه الثاني على كل حال، فإن كان فعل وفاعل فالفعل هو المسند، والفاعل هو المسند إليه، وإن كان مبتدأ وخبر فالمبتدأ هو المسند، والخبر هو المسند إليه، ويكون المسند والمسند إليه بمنزلة المضاف والمضاف إليه، في أن المضاف هو الأول، والمضاف إليه هو الثاني، وذلك أن معنى الإضافة والإسناد واحد...، فتبيّن هذه الوجوه، فإنها محتملة كلها[٣٣] .

وبعد تأمّل ما جاء به السيرافي نميل إلى الاعتقاد بأن كلام سيبويه لا يحتمل أربعة الأوجه التي انتزعها منه، وأنه كان يمكن أن يكتفي بالوجه الأول ما دام رأى أنه أول تلك الوجوه وأجودها وأرضاها، لأن الأوجه الثلاثة الأخرى لا تخلو من اضطراب، إذ إن الادّعاء بأن كل ركن من ركني الإسناد هو مسند ومسند إليه في الوقت نفسه، كما جاء في الوجه الثاني، يفرغ الإسناد من مضمونه، ويجرده من قيمته المعنوية، وإن إيراده للوجهين الثالث والرابع على أنهما محتملان ما هو إلاّ محاولة لإثبات الشيء ونقيضه في الوقت نفسه، وهو مّما يصعب على الذهن استيعابه وتقبّله. أضف إلى ذلك أن التعليل الذي ساقه للوجه الثالث لا يمكن تطبيقه على الجملة الفعلية، فالفعل «نام» في قولك: نام زيد، لا يمكن أن يكون مسنداً إليه.

أمّا الوجه الرابع فقد كفانا الرضي مؤونة الردّ عليه بشكل غير مباشر، فقد علّق على قول ابن الحاجب بأن «المراد بالإسناد أن يُخبر» احتراز عن النسبة الإضافية، وعن التي بين التوابع ومتبوعاتها ، فقد ذكر أن النسبة بين المخبر والمخبر عنه تُسمّى إسناداً، أمّا النسبة بين المضاف والمضاف إليه وبين التوابع ومتبوعاتها فليست بإسناد، لأنها في الحقيقة لم تُفد معنى يحسن السكوت عليه[٣٤] . وأضاف في شرحه لقول ابن الحاجب:» الكلام ما تضمّن كلمتين بالإسناد»، أنه احترز بقوله:» بالإسناد» عن بعض ما رُكّب من اسمين، كالمضاف والمضاف إليه... [٣٥]. واللافت أن السيوطي نقل عن أبي حيّان في شرح التسهيل كلاماً يشبه كلام السيرافي، دون أن ينسبه إليه، تحت عنوان: أقوال في المسند والمسند إليه: أحدها أن المسند هو المحكوم به، وأن المسند إليه هو المحكوم عليه، وهو الأصح. وثانيها أن كلاً منهما مسند ومسند إليه. وثالثها أن المسند هو الأول،

مبتدأ كان أو غيره، والمسند إليه الثاني، فقام من «قام زيد»، وزيد من «زيد قائم»، مسند، والأخير منهما مسند إليه. ورابعها عكس هذا، فزيد في التركيبين مسند، والأول من التركيبين مسند إليه[٣٦] ، دون أن تكون هذه الأقوال مشفوعة بشرح أو تعليل أو نسبة إلى قائل.

المبحث الثاني: مفهوم الإسناد عند النحويين المحدثين

تابع النحاة المحدثون ما جاء به سيبويه والأقدمون من فهم للإسناد وتحديد لطرفيه في الجملة الفعلية, لكنهم اختلفوا في فهمهم لما ذكره سيبويه في كلامه على المسند والمسند إليه في الجملة الاسمية, فمنهم من نسج على منوال النحاة السابقين, فذهب إلى أنه كان يرى أن المسند إليه هو [٣٧] المبتدأ, وأن المسند هو الخبر, ومنهم من اتجه اتجاها جديدا, فذهب إلى أنه كان يرى عكس ذلك.

أ-أصحاب الاتجاه التقليدي: تابع معظم النحاة المحدثين من سبقهم في فهم الإسناد وتحديد طرفيه في الجملة الاسمية، فقد أوضح الغلاييني(ت١٣٦٤هـ-١٩٤٥م) أن الإسناد هو الحكم بشيء على شيء، كالحكم على زهير بالاجتهاد في قولك: زهير مجتهد. والمحكوم به يسمّى مسنداً، والمحكوم عليه يُسمّى مسنداً إليه....، و المسند إليه هو الفاعل ونائبه والمبتدأ واسم الفعل الناقص واسم «إن» وأخواتها، واسم الأحرف التي تعمل عمل «ليس أو إنّ». و المسند هو الفعل واسم الفعل وخبر المبتدأ وخبر الفعل الناقص وخبر الأحرف التي تعمل عمل «ليس أو إنّ»[٣٨] . وتحدّث إبراهيم مصطفى(ت١٩٦٢هـ) عن ذلك في أثناء سعيه إلى إثبات أن الضمّة علم الإسناد، فذكر أن كلاً من المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل «مسند إليه»، وأن هذا الاصطلاح آثره من قبل علماء البيان، مشيراً إلى أن سيبويه قد سبقهم إليه، واستعمل المسند إليه فيما يشمل هذه الأقسام، وكرّره في مواضع من كتابه[٣٩].

وتكلم الأستاذ محمد الأنطاكي (ت١٩٨٣م)على ركني الإسناد في أثناء حديثه عن الجملة الاسمية، فبيّن أن المبتدأ هو المسند إليه فيها إذا كانت مؤلفة من مبتدأ وخبر، مثل: زيد عاقل، أمّا الجملة الاسمية المؤلفة من وصف ومرفوع سدّ مسدّ الخبر، فالمبتدأ مسند لا مسند إليه، مثل: ما مسافر أخواك، حيث نرى المبتدأ «مسافر» قد أسند إلى الفاعل « أخواك»[٤٠].

وذكر الدكتور محمد مهدي المخزومي أن الإسناد عملية ذهنية تعمل على ربط المسند بالمسند إليه، وذاك في أثناء حديثه عن الجملة التامة، موضحاً أنها تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية، هي: (١)المسند إليه، أو المتحدّث عنه، أو المبني عليه، و(٢) المسند الذي يُبنى على المسند إليه، ويُتحدَّث به عنه، و(٣) الإسناد، أو ارتباط المسند بالمسند إليه[٤١]. وتجدر الإشارة إلى أن تسميته للمسند إليه بالمبني عليه غير دقيقة، لأن المبني عليه هو الخبر لا المبتدأ، وإذا أراد «المبتدأ» وجب عليه أن يقول: أو المبني ما بعده عليه. ولئن كان كلامه على طرفي الإسناد قد اتّصف بالعموم في هذا الموضع لقد جاء محدّداً في موضع آخر، إذ نصّ فيه على أن الجملة الفعلية هي الجملة

التي يكون فيها المسند فعلاً، وأن الجملة الاسمية هي الجملة التي يكون فيها المسند اسما[٤٢] .

وتحدّث تمام حسان عن الإسناد في أثناء توضيحه أن العلاقات السياقية قرائن معنوية تفيد في تحديد المعنى الإعرابي، ممثّلاً لذلك بعلاقة الإسناد، فرأى أن هذه العلاقة هي الرابطة بين المبتدأ والخبر، ثم بين الفعل والفاعل أو نائبه، وأنها تصبح عند فهمها وتصوّرها قرينة معنوية على أن الأول مبتدأ والثاني خبر، أو على أن الأول فعل والثاني فاعل أو نائب فاعل[٤٣] .

وذهب عباس حسن إلى أنّ الإسناد هو إثبات شيء لشيء، أو نفيه عنه، أو طلبه منه، وأضاف أن اللفظ الذي نُسب إلى صاحبه فعل شيء أو عدمه أو طلب منه ذلك يُسمّى مسنداً إليه، (أي منسوباً إليه الفعل أو الترك أو طلب منه الأداء)، أمّا الشيء الذي حصل ووقع، أو لم يحصل ولم يقع، وطُلب حصوله فيُسمّى مسنداً، ولا يكون المسند إليه إلاّ اسماً، والإسناد هو العلامة التي دلّت على أنّ المسند إليه اسم[٤٤].

وتطرّق أبو المكارم إلى الحديث عن المسند والمسند إليه، في أثناء كلامه على الجملة الاسمية، فذكر أن من أحكام المبتدأ الإسناد إليه، وأن معنى كون المبتدأ مسنداً إليه أنه محكوم عليه، وأن من أحكام الخبر الإسناد إلى المبتدأ، فهو محكوم به عليه[٤٥] .

فهؤلاء النحاة قد استقرّ عندهم أنّ المسند إليه هو المبتدأ في الجملة الاسمية، والفاعل في الجملة الفعلية، وأنّ المسند هو الخبر في الأولى والفعل في الثانية، ولم نجد أيّاً منهم قد خرج على هذا الرأي فرأى رأياً مخالفاً له، أو اتّهم أحداً بمخالفته، فقد أصبح قاعدة التزموا بها جميعاً، فكانوا يحكمون على أجزاء الجمل وفقاً لما تحمله من معطيات.

ب-أصحاب الاتجاه الجديد: هم النحاة الذين لم ينضووا تحت عباءة من سبقهم أو عاصرهم، فيتقبّلوا الرأي الذي توصّلوا إليه، ويعلنوا ولاءهم له، وقرّروا العودة إلى كتاب سيبويه، لكي يمتحوا رأيه في مسألة المسند والمسند إليه بأنفسهم من خلال ما جاء فيه، لكيلا يكونوا في ذلك عالة على الآخرين. وكان أن أسفر بحثهم واستقصاؤهم عن نتيجة جاءت مخالفة لكل ما بات يُعدّ من المسلّمات، ومفادها أن سيبويه كان يرى أن المبتدأ هو المسند، وأن الخبر هو المسند إليه، ومنهم من كان أكثر تحفظا، فاكتفى بالإشارة إلى أنّ سيبويه كان يرى ذلك الرأي تارة، ويرى نقيضه تارة أخرى.

فقد ذكر الدكتور عوض القوزي أن سيبويه كان يرى أن المبتدأ هو المسند، وأنّ الخبر هو المسند إليه، وذلك في أثناء كلامه على مصطلحات «الكتاب» التي لم تُعمّر طويلاً ، فقال: «ومثله اصطلاح المسند والمسند إليه، الذي جاء عنده، فلم يعد النحو مكانه الطبيعي، بعد أن انفصلت علوم البلاغة عنه، فضلاً عمّا في اصطلاح سيبويه من قلب لما هو معروف لدينا اليوم من أمر الإسناد، فهو يرى أن الابتداء لا يكون إلاّ بمبنيّ عليه، فالمبتدأ الأول، والمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه»[٤٦]. وقد أكّد الدكتور القوزي ما ذهب إليه في موطن آخر من كتابه، وذلك حين كان يتحدّث عن مصطلح الابتداء، فقد ذكر أنّ سيبويه يرى أنّ المبتدأ هو المسند, وأن الخبر هو

المسند إليه[٤٧].

وتوقّف الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف عند الإسناد، فبيّن أنه الجزء غير المنطوق به في الجملة، وأنه ينبغي التفريق بين نوعين من الإسناد أحدهما يكون في جملة، والآخر في مركّب اسمي، يعدّ عنصراً في جملة، وهما الإسناد الجملي والإسناد الإفرادي، ورأى أن الأول هو الرابطة المعنوية الكبرى بين طرفي الإسناد، وقسّمه إلى فعلي، يكون بين الفعل والفاعل، وخبري يكون بين المبتدأ والخبر، ووصفي يكون بين الوصف ومرفوعه المكوّنين جملة، كقولك: أناجح المحمدان؟، أمّا الثاني فهو الذي يكون بين المصدر وفاعله، والاسم المشتق وفاعله، كقولك: جاء محمد ضاحكاً وجهه[٤٨]. ونعتقد أن الدكتور حماسة قد أتى بهذين المصطلحين كبديلين عن مصطلحي الرضي، وهما الإسناد الأصلي والإسناد غير الأصلي، دون أن يشير إليهما، أو يوجّه سهام النقد نحوهما، كما فعل الدكتور السامرائي، وأنه لم يكن موفقاً في اختيار المصطلح الثاني، والدليل على ذلك أن المصطلح الأول «الإسناد الجملي «، يفيد أن طرفيه يشكّلان جملة، وهذا لا يمكن تطبيقه على المصطلح الثاني، إذ لا نرى أن كلا من طرفيه يشكّل مفرداً، إلاّ إذا كان يريد بالإفراد شيئاً مختلفاً عمّا يوحي به لفظه.

يضاف إلى ذلك أن تقسيمه للإسناد الجملي إلى ثلاثة أقسام فيه نظر من ناحيتين: الأولى: تتصل بالتسمية, فقد نسب «الفعلي» إلى الجزء الأول، وهو الفعل, ونسب «الوصفي» إلى الجزء الأول، وهو الوصف, أمّا «الخبري» فقد نسبه إلى الجزء الثاني, وكان القياس أن يقول «المبتدئي». لذلك يحسن أن نعيد إليه التسمية التي أجمع عليها النحاة السابقون, وهي «الاسمي». والثانية تتصل بالعدد، فقد جعل «الوصفي» جزءا مستقلا, والحق أنه لا يستحق أن يكون قسيما لسابقيه لندرة استعماله في الكلام, فيحسن أن يكون فرعا يمكن ضمّه إلى القسم الثاني, كي نظلّ محتفظين بما توصل إليه علماؤنا الأجلاء, إذ لا يجوز الخروج عليه إلاّ إذا كانت هناك ضرورة علمية تستدعي ذلك الخروج.

وكان قد تحدّث قبل ذلك عن بنية الجملة، فذهب إلى أنها تقوم على وظيفتين[٤٩] ، هما الدعامة الأصلية في الجملة، وهو يقصد ركني الإسناد، ثم أورد ما ذكره سيبويه عنهما في باب المسند والمسند إليه، وعلّق عليه بقوله:» وفي هذا النص يبيّن سيبويه أن الإسناد يكون بين المبتدأ والخبر، مثل «عبد الله أخوك»، وبين الفعل والفاعل، مثل «يذهب عبد الله، وبين اسم كان وخبرها، مثل «كان عبد الله منطلقاً»، وبين اسم ليت وخبرها، مثل « ليت عبد الله منطلق»، ولكنّه لم يُبيّن في هذا النص ما المسند وما المسند إليه؟ وإن كان في مواضع أخرى من الكتاب يبيّن أن المسند إليه هو المبني عليه، أي الخبر، والمبتدأ هو المسند، حيث يقول: «فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه»، وفي موضع آخر يقول: فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه. ثم يعلّق على كلام سيبويه قائلاً: « وهذا التحديد خلاف المشهور بين النحاة من بعده أن المبتدأ هو المسند إليه، والخبر هو

المسند في الجملة الاسميّة[٥٠].

وعرض الدكتور فاضل السامرائي للحديث عن الإسناد في أثناء كلامه على تأليف الجملة، فرأى أنها تتألف من ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه، ...، وأنّ المسند إليه هو المتحدّث عنه أو المحدّث عنه بتعبير سيبويه، ولا يكون إلاّ اسماً، وهو المبتدأ الذي له خبر، وما أصله ذلك،...، والمسند هو المتحدّث به أو المحدّث به، ويكون فعلاً واسماً، والمسند من الأسماء هو خبر المبتدأ، وما أصله ذلك. وأضاف أن النحاة قد ذكروا المسند والمسند إليه منذ وقت مبكّر، فقد ذكرهما سيبويه...، وتكرّر ذكرهما في «الكتاب» مرّات عديدة، وإن كان أحياناً يعكس التسمية، فيسمّي المبتدأ مسنداً، والمبني عليه مسنداً إليه[٥١].

أمّا الدكتور محمد عبدو فلفل فقد توقف عند هذه المسألة في تعليقه على ما ذكره سيبويه في الموضع الأول، فذكر أن سيبويه لم يُحدّد صراحة المقصود بكل من المسند والمسند إليه، والمعروف في ذلك أن الفعل هو المسند وأن الفاعل هو المسند إليه، وأن المبتدأ ما لم يكن مشتقّاً رافعاً لما بعده هو المسند إليه، وأن الخبر هو المسند. ثم أضاف قائلاً: لكن سيبويه خلافاً لهذا المشهور، جعل المبتدأ مسنداً، وجعل الخبر مسنداً إليه، مستشهداً لذلك بما قاله في باب الابتداء: هذا باب الابتداء... فالمبتدأ الأول والمبني عليه ما بعده، فهو مسند ومسند إليه». فقد أثبت الباحث الكريم في هذا الاستدراك أن سيبويه قد خالف المشهور عند النحاة. وأضاف: «وإن لم ينص سيبويه هنا صراحة على أنّ مراده بالمسند إنما هو المبتدأ، وأنّ مراده بالمسند إليه إنما هو الخبر، فقد نصّ على ذلك في موضع آخر من كتابه حيث قال: « فأمّا المبني على الأسماء المبهمة فقولك: هذا عبد الله منطلقاً...، فالمبتدأ مسند، والمبني عليه مسند إليه...» [٥٢]. والذي يؤكد أن الباحث واثق كل الثقة بما توصّل إليه من استنتاج أنه يغمز من قناة من يخالفه، فحين ذكر أن سيبويه قد سمّى المبتدأ صراحة مسنداً، وضع حاشية جاء فيها: «نَسب إليه الأستاذ عبد السلام هارون أنه يُسمي المبتدأ مسنداً إليه، كما يُسمي الخبر مسنداً. انظر الكتاب: ٥/ ٣٠٨، ٣٥٧. وهذا يعني أنه يتّهم كل من يذهب إلى أن سيبويه يسمي المبتدأ مسنداً إليه والخبر مسنداً، بالجهل والقصور المعرفي، ثم يبين أنه لا ينفرد بهذا الاستنتاج، مشيراً إلى أنه قد لفت انتباه الدّارسين اختلاف سيبويه عن خلفه في جعله المبتدأ مسنداً والخبر مسنداً إليه، مستدلاً برأي الدكتور محمد حماسة الذي سبقت الإشارة إليه قبل قليل[٥٣]. ويبدو أنّ الباحث الكريم قد أخّر إيراد رأي الدكتور محمد حماسة لكي يوصل إلينا رسالة مفادها أنه قد استقى الرأي الذي توصّل إليه نتيجة اطّلاعه على ما جاء به سيبويه في كتابه، قبل أن يتبين له أن الدكتور حماسة قد سبقه إلى ذلك، وهذا أمر وارد الحدوث في ميدان البحث العلمي. ولو لم يكن الأمر كذلك لرأيناه يبدأ بعرض رأي الدكتور محمد حماسة، ثم يتبعه بإبداء موافقته عليه، كما تقتضي الأمانة العلمية.

والحق أنّ هذا الرأي الذي توصّل إليه هؤلاء السادة الباحثون كان صادماً، إذ ليس من السهل أن

نقتنع بأنّ سيبويه ذلك الرجل الذي سلّمت له العربية قيادها، وغدت طوع آرائه وأفكاره، فكشف أسرارها وصاغ أحكامها، يمكن أن تزلّ به قدمه في طريق عبّدها بيديه شبراً شبرا، فيفقدَ القدرة على التحكّم، وترتعش بين يديه بوصلة المعرفة، فيضلّ الطريق, ويسير على غير هدى، فيرى المسند مسنداً إليه، ويرى المسند إليه مسنداً. فسيبويه ليس رجلاً عابراً في درب النحو، بل هو ركنه الركين وحصنه المتين، إذ لا يمكن لك وأنت تقرأ كتابه « قرآن النحو» إلاّ أن يحتويك إحساس بأنك أمام قامة باسقة علماً، وقلعة شامخة معرفة، وتنتابك مشاعر متباينة، هي مزيج من الروعة والإعجاب والتقدير, لأنك في حضرة سيّد النحو العربي وواضع أسسه ومشيّد بنيانه وحامي عرينه، وكل من جاء بعده من النحاة متكئ على علمه الذي منّ الله به عليه، وكأني به يردد قول جميل[٥٤] :

أرى الناس ما سرنا يسيرون خلفنا

وإن نحن أومأنا إلى الناس وقّفوا

ونحن لا ندّعي أنه منزّه عن الوقوع في الخطأ، لكنْ ليس في مثل هذا الأمر الذي يعدّ بسيطاً وجوهرياً في آن معاً، فهو الأساس الذي تُبنى عليه الجملة. ومن هنا كان لزاما على كل من ينوي أن يخوض في لجّة كتابه ليستخرج ما يحتويه من لآلئ المعرفة أن يتّسم بالمهارة مشفوعة بالأناة، لأن التسرع قد يودي إلى الزلل، ولا سيّما إذا كان الحكم المستخرج يَصِمّ صاحب الكتاب بأنه خرج عمّا أجمع عليه النحاة الذين جاؤوا بعده، وبات وحيداً يغرّد خارج السرب.

المبحث الثالث: رأي سيبويه والرد على مخالفيه

أمام ذينك الرأيين المتناقضين لم يكن بد من العودة إلى كتاب سيبويه لمحاولة تلمّس الحقيقة، والوصول إلى حكم لا لبس فيه ولا غموض، يقطع الشك باليقين، لنتبيّن في نهاية المطاف تحديد سيبويه لكل من المسند والمسند إليه، فقد تحدّث عن الإسناد وركنيه في أربعة مواضع، أولها باب عنونه بقوله: هذا باب المسند والمسند إليه، وقد تمّ عرضه والتعليق عليه في القسم الأول من البحث .[٥٥]

ونضيف هنا أنّ سيبويه بيّن نصّاً وتمثيلاً أن المسند والمسند إليه يردّان في موضعين، الأول يكونان فيه المبتدأ والمبني عليه، أي الخبر، وهو الموضع الذي تكون فيه الجملة اسميّة، والثاني يكونان فيه الفعل والفاعل، وهو الموضع الذي تكون فيه الجملة فعليّة، دون أن يحدّد في هذا الموضع بشكل صريح أيّ الركنين هو المسند، وأيهما هو المسند إليه، وإن كان قد فعل ذلك بشكل غير مباشر، حين قال: «فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه»، أي الخبر. فقوله «المبني عليه» يعني الذي أسند إلى المبتدأ، فهو مسند، والمبتدأ مسند إليه. ثم اكتفى بإيراد المثال دون تطبيق، ولو أنه طبّق التعريف على المثال لقال: ففي قولك: عبد الله أخوك، أسندت الأخوة إلى عبد الله، فالأخ مسند، وعبد الله مسند إليه.

والموضع الثاني جاء في باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة وغير المبهمة، فقد أفرد هذا الباب للحديث عن الاسم الذي ينتصب لوقوعه حالاً «خبراً»، وصاحب الحال

اسم معرفة واقع خبراً لمبتدأ، والمبتدأ اسم مبهم «اسم إشارة أو ضمير» ذكر قبله أو غير مبهم، ومثل في البداية لاسم إشارة بقولك: هذا عبد الله منطلقاً، وهؤلاء قومك منطلقين، وذاك عبد الله ذاهبا، وهذا عبد الله معروفاً، ويمكن أن نمثّل له بقوله تعالى[٥٦] : «وهذا بعلي شيخاً»، مبيّناً أنّ اسم الإشارة «هذا» اسمٌ مبتدأ يبنى عليه ما بعده، أي: يُخبر عنه بما بعده، وهو عبد الله. لأنه لا يمكن أن يكون اسم الإشارة «هذا» بمفرده كلاما، فإما أن «يُبنى عليه»، أي يكون مبتدأ يأتي خبره بعده، أو «يبنى على ما قبله». أي يخبر به عن مبتدأ يأتي قبله، وأنهى فكرته بأن المبتدأ في الأمثلة السابقة مُسند والخبر «المبنى عليه» مسند إليه. ثم أوضح بعد ذلك أن اسم الإشارة «هذا» قد عمل فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فيما بعدهما. والمعنى أنك تريد أن تنبهه له منطلقا، لا تريد أن تُعرِّفه عبد الله؛ لأنك ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت: انظر إليه منطلقا. فـ«منطلقٌ» حالٌ قد صار فيها «عبد الله» وحالَ بين منطلق وهذا، كما حال بين راكب والفعل حين قلت: جاء عبد الله راكبا، صار «جاء» لـ«عبد الله» وصار «الراكب» حالا. فكذلك هذا[٥٧].

فسيبويه يفرّق في هذا الموضع بين ما تقتضيه الصناعة النحوية وما يقتضيه المعنى، فأنت حين تقول: هذا عبد الله منطلقا، تريد أن تقول: عبد الله الذي أشير إليه منطلق، فليس المراد مجرد الإشارة إلى عبد الله، وإنما المراد الإخبار عن عبد الله المشار إليه بالانطلاق. وهذا يعني أنه لا يجوز لك في هذه الحال أن تقول: هذا عبد الله، وتسكت إلاّ إذا كنت تريد مجرد الإشارة، وهذا تفسير لقوله: « والمعنى أنك تريد أن تنبّهه له منطلقا، لا تريد أن تعرفه عبد الله؛ لأنك ظننت أنه يجهله». لكنْ لما كانت الصناعة النحوية تقتضي أن يكون الكلام مؤلفاً من ركنين، كان لا بد أن يكون اسم الإشارة «هذا» من قولك: هذا عبد الله منطلقا، مبتدأ، و«عبد الله» خبراً، وبناء على ذلك فقد رفع اسمُ الإشارة المبتدأُ الخبرَ الذي تلاه «عبد الله»، ولم يقتصر عمله على رفع الخبر، بل استمر لينصب الحال «منطلقاً، التي صاحبها «عبد الله»، والتي هي خبره الحقيقي في المعنى، شأنه في العمل شأن حرف الجر الذي يجر ما بعده، والفعل الذي يرفع ما بعده، وقد يعمل الرفع والنصب معا. ومن هنا جاز لنا في قولنا :«هذا عبد الله» أن نعدّ المبتدأ «هذا» مسنداً والخبر «عبد الله» مسنداً إليه، لأننا أسندنا التنبيه أو الإشارة إلى عبد الله.

ولكي يزيد سيبويه الأمر وضوحاً بيّن أن المسند إليه «عبد الله» قد فصل في المثال السابق بين المسند «هذا» والحال «منطلقاً»، كما فصل «عبد الله» في قولك: «جاء عبد الله راكباً»، بين «راكب» والفعل، ففي هذا المثال «صار (جاء) لعبد الله» أي أسند المجيء إلى عبد الله، كما تقتضي الصناعة النحوية، وصار الراكب حالاً، فكذلك هنا. وهذا يعني أن المراد من قولك ليس مجرد الإخبار عن مجيء عبد الله، وإنما المراد الإخبار عن الحال التي كان عليها المجيء، وهي «راكباً». ولذلك نجد الجرجاني يقسّم الخبر في «دلائله» إلى قسمين، الأول: خبر المبتدأ.

والثاني: هو خبر ليس بجزء من الجملة، ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له، وهو الحال، كقولك: جاءني زيد راكباً، لأنها خبر تُثبت بها المعنى لصاحبها، كما تثبته بالخبر للمبتدأ، وبالفعل للفاعل، إلاّ أنّ الفرق أنك جئت بها لتزيد معنى في إخبارك عن «زيد» بالمجيء، وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه، أي: بدأت، فأثبت المجيء، ثم وصلت به الركوب .[٥٨]

ونعتقد أن سيبويه عقد هذه المقارنة ليبين لنا أن «عبد الله» مسند إليه في الجملتين، لأن كون الفعل مسنداً والفاعل مسنداً إليه في الجملة الفعلية أمر لا خلاف فيه.

ثم انتقل إلى الكلام على الاسم المبهم حين يكون ضميراً، فأشار إلى أنه يكون مبتدأ، وأن حال ما بعده كحاله بعد «هذا»، ومثل له بقولك: هو زيد معروفاً، وشرح ذلك بأنك ذكرت للمخاطب إنساناً كان يجهله، أو ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت: أثبته أو الزمه معروفاً، فصار المعروف حالاً، كما كان المنطلق حالاً حين قلت: هذا زيد منطلقا، والمعنى أنك أردت أن توضّح أن زيداً المذكور معروف. ومنع أن تذكر في هذا الموضع إلاّ ما كان بمعنى «المعروف»، لأن الغرض من ذكره التعريف والتوكيد، ولذلك لا يجوز لك أن تقول: هو زيد منطلقاً، لأن الانطلاق لا يوضّح أنه زيد ولا يؤكّده، فمعنى قوله «معروفاً»: لا شك، وليس هذا المعنى في «منطلق».، وحمل على ذلك بقيّة الضمائر، مستشهداً بقول ابن دارة[٥٩]:

أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي

وهل بدارة يا للناس من عار؟

نستنتج من كل ما سبق أن سيبويه يريد أن يُعْلِمنا أنّنا في هذا الموضع أمام حالة خاصة، لذلك جاء الحكم خاصّاً، لأن الأصل أن يكتمل المعنى بذكر المسند والمسند إليه فقط، فيكون الحكم عاماً، كما في قولك: عبد الله منطلق. والدليل على صحّة ما ذهبنا إليه أنّ سيبويه قد أوضح أن ما ذكره سابقًا مرتبط بمعنى محدّد، وهو أنك تريد من قولك: «هذا عبد الله منطلقاً» أن تنبّه المخاطب له منطلقا، لا تريد أن تعرفه عبد الله؛ وأنّك لو أردت أن تعرفه عبد الله لاكتفيت بالقول: هذا عبد الله، وأنك تريد من قولك: «هو زيد معروفاً» أن تؤكد للمخاطب أن زيداً المذكور معروف، مبيّناً أنه لو أن رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر، فقال: أنا عبد الله منطلقاً، أو هو زيد منطلقاً كان محالاً، لأنه إنما أراد أن يُخبرك بالانطلاق، فكان عليه أن يكتفي بالضمير دون ذكر الاسم، لكنْ لو أن رجلاً كان خلف حائط، أو في موضع تجهله, فقلت: من أنت. فقال: أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك، كان حسناً.

أمّا ما ينتصب لأنه خبر لمعروف مبني على اسم غير مبهم فقد مثّل له بقولك: أخوك عبد الله منطلقاً[٦٠]. وهذا يؤكد أن مراد المتكلم هو إخبارك بانطلاق أخيك عبد الله، لا غيره من إخوتك, كما لا يريد أن يخبرك بأن أخاك هو عبد الله.

وإذا ما انتقلنا إلى الموضع الثالث وجدنا أنه ينقسم إلى قسمين، الأول: تحدّث فيه صاحب الكتاب بإيجاز عمّا يرتفع فيه الخبر لأنه مبنى على مبتدأ، والثاني أفرده

للكلام على ما ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروفٍ مبني على مبتدأ. وقد مثل للأول بقولك: هذا الرجل منطلقٌ، فالرجل صفة لهذا، وهما بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت: هذا منطلقٌ. واستشهد بقول النابغة[٦١]:

توهّمت آيات لها فعرفتها

لستة أعوام وذا العام سابع

فسيبويه يريد أن يقول: إن «منطلق» قد ارتفع لأنه خبر للمبتدأ «هذا»، فهو مبني عليه. أمّا «الرجل» فهو صفة «بدل» لاسم الإشارة.

وأمّا القسم الثاني فيكاد يكون امتداداً وتوكيداً لما ذكره في الموضع السابق، والفرق بينهما أن الخبر في الموضع السابق كان «عبد الله» أمّا الخبر في هذا الموضع فهو كلمة «الرجل». فقد بيّن أنك في قولك: هذا الرجل منطلقا، جعلتَ الرجل مبنيا على هذا، أي جعلت الرجل خبراً للمبتدأ الذي هو اسم الإشارة «هذا»، وجعلت «منطلقاً»، وهو خبر في المعنى، حالا له قد صار فيها، فصار كقولك: هذا عبد الله منطلقا. ثم يتوقف ليقارن بين معنى الجملتين، فيبيّن أن المتكلم يريد في حالة النصب أن يُذكّر المخاطَب برجلٍ قد عرفه قبل ذلك، وأمّا في حالة الرفع فهو لا يريد أن يُذكره بأحد، وإنما يريد مجرد الإشارة، فكأنه قال: هذا منطلقٌ. فالفرق بين وجهي الرفع والنصب، كما يتبدّى من كلام سيبويه، أنك إذا اخترت وجه الرفع «منطلقٌ»، فقلت: هذا الرجل، فهذا القول لا يعدّ كلاماً, لا من حيث المعنى، ولا من حيث الصناعة النحوية، حتى تقول: منطلق، فيتمّ المعنى، وتستقيم الصناعة النحوية، أمّا إذا اخترت وجه النصب «منطلقا» فقلت: هذا الرجل، فهذا القول يعدّ كلاماً من حيث الصناعة النحوية، لأنه مؤلف من مبتدأ وخبر، أي «مسند ومسند إليه»، لكنه لا يعدّ كلاماً من حيث المعنى حتى تقول: منطلقا، فيتمّ المعنى.

ونعتقد أن الفرق بين الجملتين لا يقتصر على المعنى، إذ إن بينهما فرقاً من حيث الإسناد، لم ينص عليه سيبويه صراحة، لكنه يمكن أن يستنتج من كلامه، فالجملة الأولى، هذا الرجل منطلق، تمثّل الإسناد في صورته العامة التي تحدّث عنها في الموطن الأول، لأن المعنى يتمّ بذكر المسند والمسند إليه، فكأنك قلت: هذا منطلق. وهذا يعني أن اسم الإشارة «هذا» مسند إليه، وأنّ «منطلق» مسند. أمّا الجملة الثانية، هذا الرجل منطلقاً، فهي تمثّل الإسناد في صورته الخاصة التي تمّ الحديث عنها في الموطن الثاني، لأن المعنى لا يتمّ بذكر المسند والمسند إليه، كما تمت الإشارة إلى ذلك، وهذا يعني أنّ اسم الإشارة «هذا» مسند، وأنّ «الرجل» مسند إليه.

ثم تابع سيبويه كلامه على وجه النصب، مؤكداً ما أورده في الموضع السابق، فبين أن ما ينتصب من أخبار المعرفة كأنه ينتصب على أنه حالٌ مفعول فيها، لأن المبتدأ يعمل فيما بعده كعمل الفعل فيما بعده، ويكون فيه معنى التنبيه والتعريف، ويحولُ الرجل «الخبر المرفوع»[٦٢] بين الاسم المبتدأ والخبر «الحال»، كما يحول الفاعل بين الفعل والخبر، فيصير الخبر حالا قد ثبت فيها وصار فيها، ثم كرر الكلام على اسم الإشارة «هذا»، فبين أنه

عمل فيما بعده عمل الفعل، وصار «منطلقٌ» حالا، فانتصب بهذا الكلام انتصابَ «راكب» في قولك: مرّ زيد راكبا[٦٣].

أمّا الموضع الرابع فهو باب الابتداء، استهلّه سيبويه بالكلام على المبتدأ والخبر، بادئاً بتعريف المبتدأ، حيث ذكر أنه «كل اسم ابتُدئ ليُبنى عليه كلامٌ، أي ليُخبَر عنه بكلام، أو ليُسند إليه كلام. وهذا يعني أنه مسند إليه، وأضاف متحدّثاً عنه وعن الخبر أيضاً أن المبتدأ والمبني عليه (أي الذي أسند إليه) رفعٌ. وأن الابتداء لا يكون إلا بمبني عليه. وهو يقصد بذلك أن المبتدأ والخبر الذي أسند إليه مرفوعان، والمبتدأ لا يتم معناه إلا بوجود ما يخبر عنه أو يسند إليه، أي المسند، وهو الخبر. ثم ختم هذا التعريف بجملتين: الأولى: « فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه»، أي إنّ المبتدأ هو الأول وهو المبني ما بعده عليه, فالمبتدأ هو الذي يتصدّر الكلام، وهو الذي يُبنى ما بعده عليه، أو الذي يُسند ما بعده إليه، والثانية: فهو مسنَد ومسنَد إليه. أي إنّ الابتداء يتألف من ركنين هما: المسنَد «الخبر» والمسنَد إليه «المبتدأ»[٦٤]. وإذا أردنا إعادة صياغة تعريف الابتداء قلنا: والابتداء لا يكون إلاّ بخبر «بمبني عليه»، والمبتدأ هو الأول وهو الذي يبني ما بعده عليه، فهو مسنَد ومسنَد إليه. والدليل على صحة ما ذهبنا إليه أن سيبويه قد استعمل هذا المصطلح في باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله...، حين كان يعلّق على قولك: هذا عبد الله منطلقاً، فقد قال: فـ«هذا» اسمٌ مبتدأ يبنى عليه ما بعده.[٦٥]

فكلام سيبويه في هذا الموضع يحدّد بوضوحٍ المقصودَ من كل ركن من ركني الإسناد، فالمبتدأ هو المسند إليه، والخبر هو المسند. واللافت أن سيبويه لم يرفق الكلام النظري السابق بأمثلة موضحة، على خلاف عادته في بقية المواطن، ولعل هذا عائد إلى ثلاثة أمور: الأول: أنّ هذا الموضع مخصّص للحديث عن الابتداء لا الإسناد وطرفيه. والثاني: اعتقاده أن ما ساقه من معلومات واضح وضوحاً لا يحتاج معه إلى تمثيل. والثالث: أن الكلام الذي أورده في هذا الموضع ليس جديداً، فقد سبق له أن ذكره في عدد من المواطن. وكأني به لا يعتقد أنه سيضيف جديداً إذا مثّل لما سبق، فقال: فإن قلت: زيد منطلق، فقد أسندت الانطلاق إلى زيد، فالانطلاق مسند، وزيد مسند إليه.

ثم تابع سيبويه كلامه على الابتداء، فتحدّث عن كيفية مجيء الخبر، وعن العامل فيه وفي المبتدأ، فقال: «واعلم أن المبتدأ لابد له من أن يكون المبني عليه، شيئا هو هو، أو يكون في مكان أو زمان. وهذه الثلاثة يُذكر كل واحدٍ منها بعد ما يُبتدأ، فأمّا الذي يُبنى عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق؛ ارتفع عبد الله لأنه ذُكر ليُبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأن المبني على المبتدأ بمنزلته[٦٦] . ففي هذا الكلام يؤكد سيبويه ما أوضحه في المقطع السابق، وذلك في تعليقه على المثال الذي أورده، ليبين السبب الذي يقف وراء رفع كل من المبتدأ والخبر، إذ أشار إلى أن المبتدأ «عبد الله» قد ارتفع بالابتداء، لأنه

ذكر ليُسند إليه الخبر (ليُبنى عليه المنطلق)، وهذا يعني أن المبتدأ مسند إليه، كما أشار إلى أنّ الخبر قد ارتفع لأنّ المسند إلى المبتدأ (المبني على المبتدأ) بمنزلته، وهذا يعني أنّ الخبر مسند.

وبعد أن بسطنا رأي سيبويه، وبيّنا أن تحديده لركني الإسناد في الجملة الاسمية كان واضحاً وضوحاً لا لبس فيه، وجب علينا أن نعود إلى ما كتبه أصحاب الاتجاه الجديد, لنتعرف السبب الذي جعلهم يُشككون فيما ذهب إليه، فيتهمونه بعدم الوضوح حيناً، وبأنه قد رأى رأياً يخالف ما اتفق عليه النحاة من بعده أحياناً، ولا سيّما أنهم قد صرّحوا بأنهم قد توصّلوا إلى ذلك الرأي من خلال ما جاء في كتاب سيبويه، كما تمّت الإشارة إلى ذلك قبل قليل.

فالباحث الكريم الدكتور القوزي تكلم على ما ذهب إليه سيبويه في موضعين، الأول ذكر فيه أنّ سيبويه يرى أنّ الابتداء لا يكون إلاّ بمبنيّ عليه، فالمبتدأ الأول، والمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه»[٦٧]. وقد وقفنا عند هذا القول وبيّنا أن هاتين الجملتين جاءتا في ختام تعريفه للابتداء، وشرحنا مراده منهما، ونضيف أنّ الباحث الكريم قد تسرّع في شرحهما، فنسب إلى سيبويه رأياً لم يره، وذلك لأنه حسب أنّ سيبويه قد قصد بقوله: «والمبني ما بعده عليه»، الخبر، فكأن سيبويه قال: فالمبتدأ الأول، والخبر المبني عليه، فهو مسند ومسند إليه. وقد بيّنا أنه يريد «المبتدأ»، والذي أوقع الدكتور القوزي في هذا الحسبان أن سيبويه كثيراً ما كان يقول عن الخبر «المبني عليه»، لكن إضافة «ما بعده»، جعلتِ المراد هو المبتدأ لا الخبر.

وفي الموضع الثاني ذكر أن سيبويه عقد باباً للمسند والمسند إليه، إذ كان رأيه هو أن يكون المبتدأ مسنداً والخبر مسنداً إليه[٦٨]. فالذي يقرأ هذا الكلام يظن أن سيبويه قد ذكر أن المبتدأ مسند والخبر مسند إليه في الباب الذي عقده للمسند والمسند إليه، وهذا ليس بصحيح، فسيبويه لم يذكر في باب المسند والمسند إليه أن المبتدأ هو المسند والخبر هو المسند إليه، بل تحدّث في ذلك الباب عن الإسناد العام، وأشار إلى أن المبتدأ يكون مسنداً والخبر مسنداً إليه في إسناد خاص، والفرق بينهما كبير.

أمّا الدكتور محمد حماسة فقد كرر معظم ما ساقه الدكتور القوزي من تهم، إذ أورد ما ذكره سيبويه في الموضع الأول، وعلّق عليه بالقول: «ولكنّه لم يُبيّن في هذا النص ما المسند وما المسند إليه؟» ثم تابع قائلاً: وإن كان في مواضع أخرى من الكتاب يبيّن أن المسند إليه هو المبني عليه، أي الخبر، والمبتدأ هو المسند، حيث يقول: « فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه»، وفي موضع آخر يقول: «فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه. والحق أن ما قاله تعليقاً على كلام سيبويه الذي أورده في البداية صحيح، فهو لم يُبيّن في ذلك النص ما المسند وما المسند إليه بوضوح، لكنه فعل ذلك بشكل غير مباشر.

لكن الكلام الذي أورده الدكتور حماسة بعد ذلك فيه نظر، فسيبوبه لم يذكر أن المبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه»، سوى في هذا الموضع، وليس في

مواضع، كما ذكر الباحث الكريم، وقد تمت الإشارة قبل قليل إلى أن ذلك الكلام كان له سياقه الخاص، كما أن استدلاله على صحة ما ذهب إليه بقول سيبويه في موضع آخر: «فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه»، لم يكن في محلّه، وقد نتج عن افتراض غير صحيح، وهذا الافتراض مبني على أن قول سيبويه: «فالمبتدأ الأول» يعني أنه يريد بـ»المبني ما بعده عليه» الثاني، أي الخبر، ولا سيّما أنه واثق من أن سيبويه كان يطلق على الخبر «المبني عليه»، فقد وضع حاشية خاصة تفيد بذلك[٦٩]، لكنه لم ينتبه إلى أنه قد وسّط هنا عبارة «ما بعده» بين «المبني» و»عليه»، فصار المعنى: وهو الذي يُبنى ما بعده عليه، فالمقصود هو المبتدأ، وليس الخبر. فهذا اللبس هو الذي أوصل إلى هذا الاستنتاج المغلوط.

وكان اعتراض الدكتور فاضل السامرائي على حديث سيبويه عن ركني الإسناد مخففا، فهو لم يتّهمه بأنه كان يسمّي المبتدأ مسنداً، والمبني عليه مسنداً إليه على الدوام، كما فعل سابقاه، وإنما اقتصر اتهامه له بأنه كان أحياناً يعكس التسمية[٧٠]، مشيراً في الحاشية إلى الموضع الذي ذكر فيه سيبويه ذلك. وقد أشرنا إلى أنه لم يذكر هذه الجملة إلا مرة واحدة، وليس أحياناً. لكن كلامه هذا يفيد، من ناحية أخرى، أن سيبويه كان في أحايين أخرى لا يعكس التسمية، بل يسمّي المبتدأ مسنداً إليه، والمبني عليه مسنداً، وإن لم يبيّن لنا الباحث الكريم لِمَ كان سيبويه يفعل ذلك؟ ولا يكاد ما قاله الدكتور محمد عبدو فلفل يختلف عمّا ذكره الدكتور حماسة، فقد أشرنا إلى أنه قد أيّد كلامه بكلامه، إلاّ أن كلامه جاء خلوّاً من المبالغة التي شابت كلام الدكتور حماسة، فقد ذكر أن سيبويه لم ينص صراحة على أن المبتدأ مسند، والمبني عليه مسند إليه إلاّ في موضع واحد[٧١]. ويكفي ما ذكرناه في تعليقنا على كلام الدكتور حماسة ليكون ردّاً على ما جاء به الدكتور فلفل.

الخاتمة: نستطيع أن نقول بعد كل ما أوردناه أن سيبويه كان ذا فهم دقيق ومعرفة لا تقبل التشكيك بحقيقة الإسناد، وبتحديد ركنيه، بل نؤكد أن التسرع في إطلاق الأحكام هو الذي حدا بعدد من الباحثين المحدثين إلى أن ينسبوا إليه خلاف مراده، لأنهم إنما زعموا ذلك بسبب وقوعهم على عبارة في كتابه صرّح فيها بأن المبتدأ مسند والخبر مسند إليه، والذي أوقعهم في هذا الزعم أنهم حسبوا حكمه هذا حكماً عاماً، ولو أنهم تروّوا في استخلاص تلك النتيجة لأدركوا أن حكمه كان مقيّداً بحالة خاصة، شرحنا ملابساتها حين وقفنا عندها، ومفادها أن ذلك يحصل حين يكون لدينا في الجملة خبران، الأول خبر في الصناعة مرفوع لا يتم المعنى به، والثاني خبر في المعنى، منصوب في الصناعة على أنه حال، بيد أنه واجب الذكر لإتمام المعنى, كما في قولك: هذا زيد منطلقاً.

ونضيف هنا أن هذا الفهم الدقيق للإسناد الذي امتلكه سيبويه لم يقف عنده أي من النحاة الذين جاؤوا بعده، إذ لم ينصّ أحد منهم، فيما قرأناه من مؤلفاتهم التي تيسّر لنا الاطّلاع عليها، على أن المبتدأ هو المسند

والخبر هو المسند إليه أو يشرح مراد سيبويه منه، وهذا يقودنا إلى أن نوجّه الأنظار إلى حقيقة نضعها أمام أولئك المشككين، ونرى أنه كان يجدر بهم أن يتوقّفوا عندها مليّاً، وهي أنّ أحداً من النحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه، وعكفوا، بما آتاهم الله من قدرة على الفهم والاستيعاب، على ما جاء في كتابه من قواعد وأحكام، لم يُشر إلى أنه قد رأى في هذه المسألة رأياً يخالف ما أجمعوا عليه، وكلهم قد اطّلع على ما جاء في الكتاب، وأشبعه دراسة وفهماً واستيعاباً، فلو أنّ ما ذهب إليه المتأخرون كان صواباً لرأيت من قبلهم يتوقّفون عنده، ويُدلون بدلوهم فيه، كما هو شأنهم في مسائل أخر، إلا إذا كان المتأخرون يعتقدون أنهم أُوتوا من العلم والفطنة ما لم يُؤته أولئك المتقدّمون.

نسأل الله أن يلهمنا الصواب، ويجنبنا الزلل، إنه سميع مجيب. والحمد لله رب العالمين.

الهوامش

١- لسان العرب مادة (سند). وينظر المعجم الوسيط المادة نفسها.
٢- معجم مقاييس اللغة، مادة (ستد).
٣- التعريفات ص ٢٣، علي بن محمد الجرجاني، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٥.
٤- الكليات ص ١٠٠. أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي، ط٢، ١٩٩٨.
٥- لسان العرب، مادة (سند).
٦- الكتاب ١/٢٣.
٧- السابق ١/٢٣-٢٤.
٨- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ١/٢١٣-٢١٤.
٩- شرح جمل الزجاجي ١/٣٥٥. لابن عصفور الإشبيلي, الشرح الكبير, تح: د. صاحب أبو جناح.
١٠- شرح الرضي على الكافية ١/٢٢٩.
١١- معاني القرآن ١/٧٩. أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تح: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح شلبي، القاهرة.
١٢- اللمع في العربية ص٢٩. أبو الفتح عثمان بن جني، تح سميح أبو مغلي، عمان، ١٩٨٨.
١٣- دلائل الإعجاز ص٧. عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلّق عليه محمود محمد شاكر، القاهرة، ١٩٨٤.
١٤- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ١/٢٤٧.
١٥- المفصل ص٦. طبعه محمد الشيرازي.
١٦- المفصل ص٧.
١٧- اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٢٤. أبو البقاء العكبري، تح غازي طليمات، دمشق، ط١ ١٩٩٥.
١٨- شرح المفصل ١/٢٠، دار صادر، بيروت.
١٩- شرح المفصل ١/٢٤.
٢٠- الكافية في علم النحو، ص١١، ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان، تح: صالح عبد العظيم الشاعر، القاهرة، ط١، ٢٠١٠.
٢١- الكافية في علم النحو ص١٥.
٢٢- شرح التسهيل ١/ ١٦-١٧. ابن مالك، تح: د. عبد الرحمن السيد، ود.محمد بدوي المختون، القاهرة، ط١، ١٩٩٠.
٢٣- شرح التسهيل ١/ ٢٦٩
٢٤- شرح الكافية الشافية ١/١٥٩. ابن مالك، تح: د. عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٢.
٢٥- شرح الرضي على الكافية ١/٣٢-٣٣.
٢٦- شرح الرضي على الكافية ١/٢٢٨.
٢٧- شرح الرضي على الكافية ١/٢١٧.
٢٨- الجملة العربية تأليفها وأقسامها ص٢٥-٢٨. د. فاضل صالح السامرائي، عمّان، ط٢، ٢٠٠٧.
٢٩- شرح ابن عقيل ٢/١٩٣، تح: محيي الدين محمد عبد الحميد، القاهرة، ط٢٠، ١٩٨٠.

٣٠- شرح الألفية لابن مالك١/٣٧-٣٨.،تأليف الحسن بن قاسم المرادي، بيروت, ظ١، ٢٠٠٧.
٣١- الأشباه والنظائر في النحو ٨/٢ . دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٢- في الأصل «كان».
٣٣- شرح كتاب سيبويه ٢/٥٩-٦١، أبو سعيد السيرافي، تح د. رمضان عبد التواب، ود. محمود فهمي الحجازي, ود. محمد هاشم عبد الدايم. مصر، ١٩٨٦.
٣٤- شرح الرضي على الكافية ٣٣.
٣٥- شرح الرضي على الكافية ٣٣.
٣٦- الأشباه والنظائر ٨/٢-٩ .
٣٧- جامع الدروس العربية ص٢٦-٢٧. تأليف الشيخ مصطفى الغلاييني، تحقيق: علي سليمان شبارة، بيروت، ط١، ٢٠١٠.
٣٨- إحياء النحو ص٥٣-٥٤. إبراهيم مصطفى، القاهرة، ط٢ ١٩٩٢.
٣٩- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ٣٥٣/١. تأليف محمد الأنطاكي، بيروت، ط٣.
٤٠- في النحو العربي نقد وتوجيه ص٣١. مهدي المخزومي، بيروت، ط٢، ١٩٨٦.
٤١- في النحو العربي نقد وتوجيه ص٤١-٤٢.
٤٢- اللغة العربية معناها ومبناها ص١٩١-١٩٢. د.تمام حسان، المغرب، ١٩٩٤.
٤٣- النحو الوافي ص٢٨. عباس حسن، دار المعارف مصر، ط٣.
٤٤- الجملة الاسمية ص ٣٦، ٤١. د. علي أبو المكارم، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧.
٤٥- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ص ٨٦. د.عوض أحمد القوزي، الرياض، ط١، ١٩٨١.
٤٦- السابق ص ١٠٥.
٤٧- بناء الجملة العربية ص٩٥-٩٧. د. محمد حماسة عبد اللطيف، القاهرة، ٢٠٠٣.
٤٨- كذا في الأصل، ينظر: بناء الجملة العربية ص٣٣. ونعتقد أن كلمة «ركنين» أكثر تعبيراً عن المراد من كلمة «وظيفتين».
٤٩- بناء الجملة العربية ص٣٣-٣٤.
٥٠- الجملة العربية تأليفها وأقسامها ص١٣.
٥١- معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، ص١١-١٢. د. محمد عبدو فلفل، دمشق، ط١، ٢٠٠٩.
٥٢- معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، ص١٣.
٥٣- ديوانه ص ٨٥.
٥٤- ينظر ص ٢-٣ من البحث, والكتاب ٢٣/١.
٥٥- الآية ٧٢ من سورة هود.
٥٦- الكتاب ٧٨/٢.
٥٧- دلائل الإعجاز ص٢١٢-٢١٣.

٥٨- الشاعر هو سالم بن دارة، وهي أمه، سمّيت بذلك لجمالها، لأنها تشبه دارة القمر. الكتاب ٧٩/٢،
٥٩- الكتاب ٨١/٢. وفيه «وأما ما ينتصب لأنه خبر مبني... . فقد سقطت كلمة «لمعروف»، وسقوطها يخل بالمعنى المراد.
٦٠- ديوان النابغة الذبياني ص٣٠. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ط٢.
٦١- الكتاب ٨٧/٢ . وفيه: ويحول بين الخبر والاسم المبتدأ، وقد أضفنا هاتين الكلمتين لإيضاح المعنى المراد.
٦٢- الكتاب ٨٦/٢-٨٧.
٦٣- الكتاب ١٢٦/٢-١٢٧.
٦٤- الكتاب ٧٨/٢.
٦٥- الكتاب ١٢٦/٢-١٢٧.
٦٦- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ص ٨٦.
٦٧- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ص ١٠٥.
٦٨- هي الحاشية الأولى ص٣٣.
٦٩- الجملة العربية تأليفها وأقسامها ص١٣.
٧٠- معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، ص١٢.

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- ابن الحاجب, جمال الدين بن عثمان: الكافية في علم النحو: ط١, تح: صالح عبد العظيم الشاعر, مكتبة الآداب, القاهرة, ٢٠١٠.

٣.- ابن جني, عثمان: اللمع في العربية: تح: سميح أبو مغلي, ط١, دار مجدلاوي, ١٩٨٨.

٤- ابن عقيل, عبد الله: شرح ابن عقيل ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: ط٢٠: تح: محمد محيي الدين عبد الحميد, دار التراث, القاهرة, ١٩٨٠.

٥- ابن مالك, جمال الدين: شرح الكافية الشافية: ط١, تح: عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة، ١٩٨٢.

٦. ابن مالك، جمال الدين: شرح التسهيل: ط١, تح: د. عبد الرحمن السيد، ود.محمد بدوي المختون، القاهرة، ١٩٩٠.

٧- ابن منظور: لسان العرب: تح: عبد الله علي الكبير وصاحبيه, ط١, دار المعارف, القاهرة.

٨- أبو الحسين, أحمد بن فارس بن زكريا: معجم مقاييس اللغة: ط١, تح: عبد السلام هارون, دار الفكر, ١٩٧٩.

٩- أبو المكارم, علي: الجملة الاسمية: ط١، القاهرة، ٢٠٠٧.

١٠- الإستراباذي, رضي الدين محمد: شرح الكافية: تح: يوسف حسن عمر, ط٢, منشورات جامعة قازيونس, بنغازي, ١٩٩٦م.

١١- الإشبيلي, ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي الشرح الكبير: تح: د. صاحب أبو جناح.

١٢- الأنطاكي, محمد: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: ط٣, دار الشرق العربي, بيروت.

١٣- بثينة, جميل: الديوان, دار صادر, بيروت.

١٤- الجرجاني, عبد القاهر: المقتصد في شرح الإيضاح: ط١, تح: كاظم بحر المرجان: منشورات وزارة الثقافة, العراق, ١٩٨٢.

١٥- الجرجاني, عبد القاهر: دلائل الإعجاز, تح: محمود محمد شاكر, ط٥, مكتبة الخانجي, القاهرة, ٢٠٠٤م.

١٦- حسان, تمام: اللغة العربية معناها ومبناها: ط٥, عالم الكتب, مصر, ٢٠٠٦.

١٧- حسن, عباس: النحو الوافي: ط٣, دار المعارف, مصر.

١٨- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر: المفصل في النحو: طبعه محمد الشيرازي, ١٩٥٢.

١٩- السامرائي, فاضل صالح: الجملة العربية تأليفها وأقسامها: ط٢, عمّان، ٢٠٠٧.

٢٠- سيبويه, عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب: تح: عبد السلام هارون, ط٣, مكتبة الخانجي, القاهرة, ١٩٩٦.

٢١- السيرافي, أبو سعيد: شرح كتاب سيبويه: تح: رمضان عبد التواب، ومحمود فهمي الحجازي, ومحمد هاشم عبد الدايم. مصر، ١٩٨٦.

٢٢- السيوطي, جلال الدين: الأشباه والنظائر في النحو: ط١, دار الكتب العلمية، بيروت, ١٩٩٠.

٢٣. الشريف الجرجاني, علي بن محمد:

التعريفات: ط٢, مكتبة لبنان, بيروت, ١٩٨٥.
٢٤- عبد اللطيف, محمد حماسة: بناء الجملة العربية: ط١, دار غريب, القاهرة, ٢٠٠٣م.
٢٥- العكبري, أبو البقاء: اللباب في علل البناء والإعراب: ط١, تح: غازي طليمات، دمشق، ١٩٩٥.
٢٦- الغلاييني, مصطفى: جامع الدروس العربية: ط١, تحقيق: علي سليمان شبارة، بيروت، ٢٠١٠.
٢٧- الفراء, أبو زكريا يحيى بن زياد: معاني القرآن: ط١، تح: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح شلبي، القاهرة.
٢٨- فلفل, محمد عبدو: معالم التفكير في الجملة عند سيبويه: ط١، دمشق، ٢٠٠٩.
٢٩- القوزي, عوض: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري, ط١, جامعة الرياض, ١٩٨١م.
٣٠- الكفوي, أبو البقاء: الكليات: ط٢, مؤسسة الرسالة, بيروت, ١٩٩٨م.
٣١- المخزومي, مهدي: في النحو العربي نقد وتوجيه: ط٢, دار الرائد العربي, بيروت, ١٩٨٦م.
٣٢- المرادي, الحسن بن قاسم: شرح الألفية لابن مالك: ط١، تحقيق فخر الدين قباوة, بيروت، ٢٠٠٧.
٣٣- مصطفى, إبراهيم: إحياء النحو, ط٢ القاهرة, ١٩٩٢م.
٣٤- النابغة الذبياني: الديوان: ط٢, تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة.

السيرة الذاتية

- محمود راشد بن سليم أنيس, من مواليد حلب ١٩٥٧.
- حاصل على الدكتوراه في النحو والصرف من جامعة حلب عام ٢٠٠٠م
- يعمل أستاذا مساعدا في قسم اللغة العربية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية, بجامعة حلب.
- درّس النحو والصرف في جامعة الفرات (دير الزور والحسكة).
- يدرّس حاليا في جامعة بلاد الشام, مجمّع السيدة رقيّة عليها السلام, فرع نبل.
- صدرت له المؤلفات التالية:

-بحوث في التصريف المشترك. دار الأصيل, حلب, ٢٠٠٧م.

-شبه الجملة والقواعد الكلية في مغني ابن هشام, دار الأصيل, حلب, ٢٠٠٨م.

-الأدوات النحوية في مغني ابن هشام, دار الأصيل, حلب, ٢٠٠٩م.

- مبادئ الإعراب النحوي (١), دار الأصيل, حلب, ٢٠٠٥م.
- مبادئ التحليل الصرفي, دار الفرقان, حلب, ٢٠١١م.
- مبادئ الإعراب النحوي (٢), دار الفرقان, حلب, ٢٠١٢م.
- نشر مجموعة من البحوث في مجلات محكمة محليّة وعربية.

لا حول ولا قوة إلا بالله